جريدة السفير- السبت 12 أيلول 2015

جريج في "منتدى بيروت": لإنشاء هيئة وطنية للطاقة المتجدّدة

اكد وزير الاعلام رمزي جريج أن "مشكلة قطاع الطاقة في لبنان مزمنة، وأن الحلول المتبعة حتى الآن لم تصل إلى نتيجة مرضية، بل إن المشكلات آخذة في التفاقم في غياب هذه الخطة الشاملة التي تحدثت عنها. ولمقاربة هذه المشكلة لا بد من الإضاءة على واقع الطاقة المتجددة في لبنان وربطه بواقع قطاع الطاقة عموماً وسياسات الدولة في هذا المجال."

ودعا جريج إلى "إنشاء هيئة وطنية للطاقة المتجددة، يشارك فيها المجلس الوطني للبحوث العلمية وكليات الهندسة في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة ونقابتا المهندسين وجمعية الصناعيين والوزارات المختصة. والى إنشاء هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء، وإعادة هيكلة وتأهيل مؤسسة كهرباء لبنان فنياً وإدارياً، لتمكينها من تأهيل شبكة النقل بمواصفات تسمح بضخ الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة". مؤكداً أن "تطوير استخدام الطاقة المتجددة في لبنان يساهم في إيجاد نحو 8000 فرصة عمل جديدة في هذا القطاع، ويؤهل لبنان لتصدير التكنولوجيا والخبرات."

كلام جريج جاء في "منتدى بيروت للطاقة" الذي اطلقت ضمنه جوائز "الوعي حول الطاقة"، في فندق "لو رويال" - ضبيه، برعاية جريج وحضوره ومدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان لوكا رندا، مساعد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان إدغار شهاب، رئيس مركز "أي بي تي" للطاقة طوني عيسى، وعدد من الهيئات والجمعيات المدنية والبيئية والاقتصادية.

من جهته، قال رندا: "على الرغم من التحديات والصعاب في هذا البلد، الا ان هذا القطاع يزدهر وتسعى الدول الى الاستثمار في لبنان، وحتى الخبرات اللبنانية التي تمّ تطويرها على مرّ السنين. وهناك فرص جيدة، والطاقة المتجددة قطاع ضروري للبيئة، لمكافحة تغيّر المناخ والمساعدة على استدامة التنمية."

ولفت عيسى الانتباه الى انه: "في إطار هذا التعاون بين مركز أي بي تي للطاقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نطلق اليوم مشروع جوائز الوعي حول الطاقة، وإن الغاية من الجوائز هي إبراز الجهود المبذولة في تعزيز مفهوم الاستهلاك المستدام لمصادر الطاقة، والتشجيع على اعتماد إجراءات بنيوية داخل هذه المؤسسات في مجال استدامة الطاقة، وحسن الأداء البيئي."

من جهته، شهاب تحدّث عن الذين يستفيدون من الجوائز لمساهماتهم في مجال الطاقة المستدامة في لبنان من خلال تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وإصلاح أو استبدال المعدات غير الفاعلة، واعتماد تكنولوجيا المعلومات الصديقة للبيئة.